

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/AC.96/869/Add.1
11 September 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي
الدورة السابعة والأربعون

تقرير مجلس مراجعي الحسابات المقدم إلى الجمعية العامة عن
حسابات صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة
السامي لشؤون اللاجئين في الفترة المنتهية في ٣١ كانون
الأول/ديسمبر ١٩٩٥

الإضافة ١: التدابير المتخذة أو المقترح اتخاذها استجابة للتوصيات الواردة
في تقرير مجلس مراجعي الحسابات المقدم إلى الجمعية العامة عن
حسابات صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي
لشؤون اللاجئين في السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥

أولا - مقدمة

١ - عملا بالفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، يقدم التقرير
التالي عن التدابير التي اتخذتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو التي سوف تتخذها استجابة
لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات كما وردت في الجزء الرئيسي من هذه الوثيقة. وجميع المراجع الواردة
في النص تتصل بهذه الوثيقة ما لم يذكر خلاف ذلك.

شهادات مراجعي الحسابات

ثانيا - التوصية ١٠ (أ)

٢ - ينبغي مراجعة حسابات الشركاء في التنفيذ المتصلة بأموال المفوضية مراجعة منتظمة من قِبَل
جهات مستقلة لمراجعة الحسابات. وعلاوة على ذلك، ينبغي لإدارة المفوضية أن تحصل على شهادات
مراجعة الحسابات من تلك الجهات لإثبات صحة وسلامة النفقات التي يتكبدتها الشركاء في التنفيذ.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

وضعت المفوضية شرطا منقّحا لشهادات مراجعة الحسابات هو الآن قيد التقديم إلى اللجنة الدائمة (انظر EC/46/SC/CRP.45). وهذا النهج الجديد يصنّف الشركاء في التنفيذ إلى فئات بحسب نوع الشريك، ويركز على الشركاء الأشد تعرضا للمجازفة وغيرها. وسوف تنتقل مراجعة الحسابات في تركيزها إلى الإجراءات الوقائية بدلا من الفحص بعد حصول الفعل كما كانت الحال في السابق. وسوف يطبق هذا الشرط في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧.

الميزنة البرنامجية ومراقبة الميزانية

ثالثا - التوصية ١٠ (ب)

٣ - ينبغي تحليل أسباب الاختلاف بين الميزانيات الأولية والميزانيات المنقحة من جهة وبين النفقات الفعلية المتصلة بالعناصر البرنامجية في الميزانيات وتقديم الاستنتاجات والتوصيات التي يخلص إليها هذا التحليل إلى اللجنة التنفيذية في كل سنة.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

تؤكد المفوضية أن الاستعراض العام في الوثيقة التي تقدمها اللجنة التنفيذية في تشرين الأول/أكتوبر من سنة الميزانية المنقحة يتضمن تحليلا للاختلافات البارزة بين الميزانية التشغيلية والإدارية الأولية وبين الميزانية التشغيلية والإدارية المنقحة. ويمكن الرجوع إلى تحليل مماثل للنفقات الفعلية والتقديرات المنقحة في وثيقة اللجنة التنفيذية للسنة التالية. ويقوم هذا التحليل على أساس مصدر التمويل ونوع المساعدة المقدمة للمشاريع التشغيلية في منطقة جغرافية معينة. ويرد تحليل أشمل من ذلك في فرادى الفصول المخصصة للأقطار/المناطق التي تقدم إلى الاجتماعات المتعاقبة التي تعقدها اللجنة الدائمة والتي يمكن أن يحضرها المدراء المعنيون للإجابة عن الأسئلة ذات الصلة. ولا بد من ملاحظة أن تحليل التباين في الميزانيات الإدارية يشمل جميع مصادر التمويل وكذلك تكاليف تنفيذ البرنامج وتكاليف الدعم الإداري نظرا لأن تكاليف أماكن المكاتب والتكاليف التشغيلية كثيرا ما تموّل من بضعة مصادر من مصادر التمويل وتخصص لموظفي تنفيذ البرنامج والدعم الإداري على حد سواء.

رابعا - التوصية ١٠ (ج)

٤ - ينبغي حساب مدخلات تقدير الميزانية بموثوقية أكبر وبالتنسيق مع المكاتب الميدانية. ولهذا الغرض، ينبغي القيام باستكمال دوري لقاعدة البيانات المتعلقة بالحالات (عدد المستفيدين) والمدخلات الأخرى المطلوبة.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

توافق المفوضية على هذه الملاحظة وتواصل تنفيذ تدابير ترمي إلى تحسين إجراءات ونظم تسجيل المستفيدين. وعلاوة على ذلك، فقد قدّم مشروع دلفي، وهو مشروع إدارة التغيير في المفوضية، عددا من التوصيات بشأن مسألة عناصر الميزانية بما في ذلك الحاجة إلى وضع بيانات قياسية للتكاليف تساعد المدراء في حساب تكاليف الأهداف المطلوب بلوغها. وسوف تنفذ هذه التوصيات في إطار مشروع دلفي.

خامسا - التوصية ١٠(د)

٥ - ينبغي أن يُدرج في ميزانيات المكاتب الميدانية في مراكز النفقات الرئيسية عامل يمثل مضاعفات التضخم وفوارق أسعار الصرف. كما ينبغي تحسين طريقة حساب عامل الشغور.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

نظرا إلى البيئة السياسية - الاقتصادية التي وقع فيها أكثر من نصف نفقات المفوضية لعام ١٩٩٥، لا تزال الموارد البشرية والمالية الإضافية المطلوبة لتحليل وتوقع عوامل التضخم وتباين أسعار الصرف بأي قدر من الموثوقية أمرا مكلفا للمفوضية كما لا يرجح بلوغ درجة الموثوقية المطلوبة، بل يرجح أن تكون القيمة المضافة للمفوضية قيمة دنيا. ولا بد أن يذكر أيضا أن المفوضية تطبق المبادئ التوجيهية والاجراءات المتعلقة بالميزنة في الأمم المتحدة التي يوصى فيها بوجوب تحديد أسعار الصرف بآخر مستوى لها عرفته الأمم المتحدة عند وضع الميزانية والموافقة عليها وذلك عندما تجعل ظروف السوق من المستحيل على المنظمات أن تتنبأ بتطور أسعار الصرف. وبالطبع قد تطلب المكاتب الميدانية تنقيحا لميزانياتها في أي وقت من السنة إذا شهدت الشروط التشغيلية أو أي من العناصر الأساسية المستخدمة في حساب الميزانيات تغيرا كبيرا. وهذا الطلب يستجاب إذا وجد ما يبرره شريطة أن تتوفر الأموال لذلك. أما فيما يتعلق بمعدلات الشغور، وكما ذكر في الفقرة ٦٣ من تقرير المجلس، فإن المفوضية وافقت من حيث المبدأ على اقتراح المجلس تحسين طريقة الحساب.

سادسا - التوصية ١٠(هـ)

٦ - ينبغي تعديل نظام معلومات الإدارة المالية بحيث يورد النسب المئوية للتكاليف المشتركة للموظفين بصورة منفصلة لموظفي فئة الخدمات العامة ولموظفي الفئة الفنية.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

كما لاحظ المجلس، فإن المفوضية تستخدم أوجه الإنفاق المعتمدة في الأمم المتحدة والرمز الحسابي المكون من ١٥ خانة لتسجيل المعاملات الإدارية. واستخدام هذا النظام في حسابات التكاليف الإدارية لا يمكن من متابعة التكاليف المشتركة للموظفين متابعة تفصل بين موظفي الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة ولا يتيح إلا متابعة النفقات بحسب مصدر التمويل والسنة والبرنامج ونوع المعاملة (وجه الانفاق) والمكان.

والأخذ بتوصية المجلس يتطلب إحداث تغيير في تنظيم الرمز الحسابي (وإجراء تعديل موازٍ لذلك في نظام معلومات الإدارة المالية). ومن الواضح أن هذه المسألة، وكذلك مسألة استكمال الملفات الرئيسية لنظام الميزانية، ستدرس في سياق مشروع دلفي وهو مشروع إدارة التغيير بالمفوضية، كما ستنفذ التحسينات ذات الصلة.

إدارة البرامج

سابعاً - التوصية ١٠(و)

٧ - ينبغي استعراض الأثر الذي يتركه عدم الثبات في توفر الأموال على صياغة المشاريع وتنفيذها. كما ينبغي تقييم مدخلات تخطيط البرامج تقييماً موثقاً بدرجة أكبر.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

تؤكد المفوضية أن طبيعة تمويل البرامج الخاصة، لا سيما البرامج التي لا تنال استجابة كافية من المانحين ستؤدي في أحيان كثيرة إلى عجز المفوضية على تلبية جميع الحاجات المحددة. غير أن المفوضية لا ترغب في الاضرار بعملية التقييم المناسب للحاجات عن طريق فرض سقف الميزانية على عملية صياغة البرامج؛ والطريقة المفضلة هي ترتيب الحاجات المحددة حسب الأولويات.

ثامناً - التوصية ١٠(ز)

٨ - ينبغي وضع معايير مناسبة لاختيار المستفيدين من المشاريع وذلك بعد الحصول على البيانات والمعلومات الكافية. كما ينبغي توثيق عملية اختيار المستفيدين للتمكن من تقييم الانجازات فيما بعد.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

توافق المفوضية على ما جاء في توصية المجلس وسوف تواصل جهودها الرامية إلى تحسين الآليات والجراءات المتصلة بذلك.

تاسعاً - التوصية ١٠(ح)

٩ - ينبغي استعراض التعليمات التي صدرت إلى المكاتب الميدانية بشأن إعداد خطط العمل على أساس انتقائي. وينبغي للإدارة أيضاً أن تستعرض الصيغة النموذجية لخطط العمل الواردة في دليل المفوضية لجعلها أكثر اتصالاً بالبرامج، وأداة إدارية فعالة.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

في عام ١٩٩٤، اقترحت المفوضية قيام المكاتب الميدانية بوضع خطط عمل للمشاريع التي تشرف عليها هذه المكاتب، غير أنها أشارت إلى أن تقديم هذه الخطط يظل اختياريًا. واستجابة لتعليقات مجلس مراجعي الحسابات في عام ١٩٩٥، أصبح تقديم هذه الخطط يعتبر من جديد عنصراً إلزامياً من عناصر وثائق المشاريع. غير أن الامتثال لذلك لم يكن كافياً لعدد من الأسباب الوجيهة. فخطط العمل لم تف بالغرض المقصود منها، ولذلك استعرضت المفوضية هذه المسألة وعدّلت سياستها. ونظراً إلى أن هذه الخطط ليست مناسبة أو مفيدة دائماً في ذلك النوع من البرامج الكبيرة المتعددة القطاعات التي تديرها المفوضية فإن المفوضية تعتزم الإصرار على وقف تقديمها على العمليات التي يكون هذا الإجراء فيها أداة إدارية مفيدة وفعالة. وبالتالي فإن القصد هو أن يترك لمدير المشروع تقرير ما إذا كان إعداد هذه الخطط ينطبق على العملية المعنية أم لا.

غير أن نظام إدارة العمليات الجديد المقترح في إطار مشروع دلفي، وهو مشروع إدارة التغيير بالمفوضية، سيؤدي إلى التشديد على إبراز ما تركز عليه خطط العمليات القطرية وإلى وضعها في إطار الأهداف المتكاملة للعملية (للعمليات) الأعم التي تساهم فيها.

عاشرا - التوصية ١٠(ط)

١٠ - ينبغي إدراج مؤشرات أداء دقيقة ومحددة تحديداً جيداً في اتفاقات المشاريع الفرعية.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

تنص إحدى التوصيات الرئيسية التي قدمها فريق إدارة التغيير والمتعلقة بمسألة تخطيط ورصد المشاريع على ضرورة القيام برصد أدق للأهداف قياساً بمؤشرات محددة مسبقاً وذلك لتقييم ما نُفِّذ بالفعل وتحديد ما إذا كانت الانجازات متمشية مع الأهداف والتصاميم الأصلية للبرامج. وبالتالي، وبالاستناد إلى عملية محسنة لتحديد الأهداف، سوف توضع مؤشرات موحدة ومحددة مسبقاً وأدوات رصد ناشئة ذاتياً وذلك لإتاحة القيام برصد أدق للأهداف. وعلاوة على ذلك، سوف يُضطلع بجهود تعاونية في المنظمة بأسرها لوضع مجموعة من المؤشرات المفيدة لرصد أنواع مختلفة من المشاريع أو الأهداف، ولوضع صيغة تساعد المستفيدين في التسجيل وتوفير معلومات كثيرة ومفيدة.

حادي عشر - التوصية ١٠(ي)

١١ - ينبغي تصميم وإنجاز تنفيذ البرامج وفقاً لجدول زمني محدد مسبقاً يلائم حاجات المستفيدين.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

توافق المفوضية على القول بأن الإنفاذ في الوقت المناسب يعتبر عنصراً حاسماً من عناصر برامج المساعدة. فخلال عام ١٩٩٦ أُضطلع بدراسة رئيسية لعملية إدارة سلسلة الامدادات ومن المقرر إدخال عدد من التحسينات عليها خلال عام ١٩٩٧.

ثاني عشر - التوصية ١٠(ك)

١٢ - ينبغي تقييم قدرة الشركاء في التنفيذ على تنفيذ مشاريع رئيسية تقييماً أكثر تفصيلاً. أما أوجه النقص التي لوحظت في تنفيذ مشروع يضطلع به أحد الشركاء في التنفيذ في تنزانيا فينبغي التحقيق فيها لاتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة هذا الأمر، بما في ذلك استرجاع المدفوعات الزائدة.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

تركّز المفوضية في الوقت الحاضر على التأكد المسبق من المؤهلات وعلى الأداء السابق في انتقاء الشركاء في التنفيذ، وذلك كجزء من المحاولة الجارية لتحسين المحاسبة والتنفيذ والأداء لدى الشركاء في التنفيذ. وقد خضع الشركاء في التنفيذ في جمهورية تنزانيا المتحدة لمراجعة داخلية للحسابات قامت بها بعثة أوفدت لهذا الغرض في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وسوف تمكّن نتائج ذلك من اتخاذ إجراء تصحيحي.

ثالث عشر - التوصية ١٠(ل)

١٣ - ينبغي للمفوضية أن تضمن تلقي تقارير رصد المشاريع في الموعد المحدد، واستخدامها من قبل جميع مدراء البرامج في أغراض رصد المشاريع. كما ينبغي الطلب من الوكالات المنفذة أن تقدم تقارير منتظمة عن رصد المشاريع الفرعية تتضمن تفاصيل كاملة.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

كجزء من محاولة المفوضية لتحسين رصد ومراقبة الشركاء في التنفيذ، يجري في الوقت الحاضر إبلاغ مدراء البرامج بمسؤولياتهم عن ضمان امتثال الشركاء لجميع شروط الاتفاق الفرعي، لا سيما فيما يتعلق بالإبلاغ، وضمان دراسة التقارير واتخاذ الإجراءات بشأنها وتقديمها إلى المقر في الوقت المناسب. وتستخدم في الوقت الحاضر في المقر برامج حاسوب جديدة لرصد المشاريع بغية متابعة التقارير التي فات موعد تقديمها.

رابع عشر - التوصية ١٠(م)

١٤ - ينبغي للمكاتب الميدانية أن تضع اجراءات مناسبة لتقييم انجازات ومنتجات البرامج. وتستخدم الاستنتاجات التي تتوصل إليها هذه التقييمات في تخطيط وتنفيذ البرامج.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

في أثناء تنفيذ مشروع إدارة التغيير بالمفوضية، المعروف باسم مشروع دلفي، أدرك وجود حاجة إلى إنشاء نظام يُدخل التقييم، لا سيما التقييم الذاتي، في العمليات ويربطها ربطاً واضحاً ببلوغ الأهداف. وقد أوصى تقرير أولي لمشروع دلفي بإنشاء آليات للتقييم الذاتي تقتضي قيام الأفراد والوحدات بتحديد الأداء الفعلي مقاساً بالأهداف. ويُقدم المقرر مبادئ توجيهية عامة تضمن الوحدة التنظيمية، بينما تضع الوحدات عناصر إضافية محددة وذات صلة بالتقييم الذاتي. وسوف يضطلع بمزيد من العمل بشأن هذه المسألة في إطار مشروع دلفي وهو مشروع إدارة التغيير بالمفوضية.

الشراء

خامس عشر - التوصية ١٠(ن)

١٥ - ينبغي أن يطلب من المكاتب الميدانية أن تقدم تقارير استلام تبين جميع التفاصيل المتعلقة بالسلع التي يطلبها مقر المفوضية لتلك المكاتب خلال فترة محددة. وينبغي اتخاذ اجراء متابعة فوري في جميع الحالات التي يفوت فيها موعد تقديم التقارير، وتحليل هذه التقارير لدى استلامها وتقديم المطالبات بالتأمين في حالات استلام سلع ناقصة أو مصابة بأضرار.

التدابير التي اتخذتها الادارة

اتخذت إجراءات لطلب تقديم التقارير المستحقة. ويعمل قسم المشتريات المركزي بالمفوضية على نحو نشط في عملية المتابعة لضمان التثبت مما يرد في هذه التقارير ومن تمشيها مع الأصول، وضمان اتخاذ الاجراء اللازم بشأن السلع الناقصة أو المصابة بأضرار.

وقد أنشأت المفوضية مشروعاً في "نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالامدادات" لتحسين سلسلة الامداد. وسوف ينفذ هذا المشروع على مراحل، وأحد التغييرات القريبة المباشرة التي سيسفر عنها هو الأخذ بإجراءات جديدة لمتابعة تسليم البضائع في السلسلة بكاملها بما في ذلك إعادة تقرير الاستلام.

سادس عشر - التوصية ١٠(س)

١٦ - ينبغي الحصول من جميع المكاتب الميدانية، على خطط الشراء السنوية، كما ينبغي مواصلة تعزيز التخطيط للمشتريات بغية ضمان التوفير والكفاءة في تخطيط المشتريات.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

أدت العملية المتعلقة بخطط الشراء في عام ١٩٩٦ إلى ورود عدد من المكاتب الميدانية لم يسبق له مثيل في تاريخ المقرر. وتشترط هذه العملية لعام ١٩٩٧ قيام المكاتب الميدانية بالإبلاغ عن جميع المشتريات المتوقعة خلال عام ١٩٩٧ بما في ذلك مشتريات الشركاء في التنفيذ. ويتوقع أن تبين الصورة الشاملة البيانات اللازمة لتمكين المقرر من تقييم الحاجة إلى اتفاقات و/أو ترتيبات إدارية أخرى لتقليل التكاليف وتحسين التسليم إلى مواقع المشاريع.

سابع عشر - التوصية ١٠(ع)

١٧ - ينبغي أن تصدر المفوضية تعليمات إلى المكاتب الميدانية لاستعراض إجراءات الشراء التي يعتمد عليها الشركاء في التنفيذ وذلك بغية ضمان امتثالها لإجراءات المناقصة التنافسية.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

أنشئت وحدة جديدة في قسم الامدادات والنقل بالمقرر تركز على الأنشطة التدريبية الموجهة تحديداً إلى موظفي المفوضية وموظفي الشركاء في التنفيذ في الميدان وذلك في مجالات الشراء واللوجستيات. وعلاوة على ذلك، يرد في دليل إدارة البرامج الصادر عن المفوضية والمخصص للشركاء في التنفيذ باب عن الشراء.

ثامن عشر - التوصية ١٠(ف)

١٨ - ينبغي استعراض إجراءات تقييم الحاجات وطلب المواد بكميات كبيرة وذلك في ضوء الشراء غير المخطط لمادة اللايسول لمكتب ميداني مما أدى إلى تبذير نفقات بمبلغ ٣,٠٤ مليون دولار.

الاجراءات التي اتخذتها الإدارة

على الرغم من الاستعراض الجاري حالياً لهذه الاجراءات في إطار مشروع "نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالامدادات"، تؤكد المفوضية أن الأحداث المتصلة بشراء هذه الكمية بالذات تقع في معظمها خارج نطاق سيطرة المفوضية، وذلك في ظل الظروف السائدة في يوغوسلافيا السابقة في ذلك الوقت.

إدارة الموارد البشرية

تاسع عشر - التوصية ١٠(ص)

١٩ - ينبغي الاضطلاع ببرامج تدريبية إضافية في موضوعات تتصل اتصالاً وثيقاً بمتطلبات عمليات المفوضية. وينبغي أيضاً اتخاذ إجراءات للحصول على التزام من الوكالات الراعية بأن الموظفين المدربين سوف يعملون لفترة مناسبة من الوقت في المجالات التي تلقوا التدريب فيها.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

إن البرنامج التدريبي لموظفي الشركاء في التنفيذ جارٍ في الوقت الحاضر ويشكل جزءاً لا يتجزأ من محاولات المفوضية تحسين أداء الشركاء في التنفيذ. وقد نشر دليل جديد للشركاء في التنفيذ استكمالاً لهذه المحاولات.

وسوف تقوم المفوضية بكل ما في وسعها للحصول على ضمان مسبق بأن موظفي الشركاء في التنفيذ الذين يشاركون في الدورات سيقون في أماكنهم بعد التدريب. غير أنه من الصعب طلب مثل هذا الالتزام وضمن احترامه.

نظام المعلومات الادارية المتكامل

عشرين - التوصية ١٠(ق)

٢٠ - ينبغي للمفوضية أن تضع استراتيجية لتطوير واستكمال نظام المعلومات لديها على نحو يتمشى وأهداف المنظمة. وينبغي لهذه الاستراتيجية أن تتضمن الخطوات المطلوبة لتصميم هذا النظام على نحو يفي بالشروط المحددة للمفوضية وينسجم مع أولويات التنفيذ.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

يُضطلع دائماً بتطوير نظم المعلومات في المفوضية في الإطار العام لأهداف المنظمة واحتياجات المستفيدين. وكجزء من مشروع إدارة التغيير في المفوضية المسمى مشروع دلفي، أعدت الآن استراتيجية رفيعة المستوى في مجال تكنولوجيا المعلومات تعالج الاحتياجات الحاسوبية الناشئة عن مشروع دلفي وما يتصل به من تطورات. وبعد ذلك سوف تضطلع المفوضية بتحليل لل فجوة القائمة بين النموذج المالي في نظام المعلومات الادارية المتكامل وبين احتياجات المفوضية. وبعد هذه المرحلة، يمكن التخطيط لأولويات التنفيذ.

البيانات المالية**حادي وعشرين - التوصية ١٠(ر)**

٢١ - ينبغي إيراد سياسات المحاسبة والملاحظات على الحسابات في البيانات المالية، وذلك على نحو مميز وواضح يتضمن إشارات إحالة إلى بيانات بمفردها.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

سيتم ذلك في البيانات المالية القادمة، أي في بيانات سنة ١٩٩٦.

- - - - -